



في شهر مايو 1916 أبرم وزير الخارجية الفرنسي فرانسوا جورج بيكو اتفاقاً سرياً مع نظيره البريطاني مارك سايكس لتحديد مناطق نفوذ دولتهما في المشرق العربي، ونصت المعاهدة في صيغتها النهائية على منح فرنسا كلاً من: الموصل وسوريا ولبنان، ومنح بريطانيا جنوب بلاد الشام والعراق.

وشهدت السنوات الأربع التالية، اعتماد الخريطة السياسية للمشرق العربي من خلال وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917، ومعاهدة "سيفر" التي قسمت منطقة الهلال الخصيب وفق أطماع القوى الأوروبية عام 1920، ومعاهدة "سان ريمون" التي نصت على وضع سوريا والعراق تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني تباعاً في العام نفسه.

وإمعاناً في تفتيت المشرق العربي وضعت السلطة الفرنسية خطة فرز طائفي للمنطقة؛ فأعلنت إنشاء دولة لبنان الكبير (1 سبتمبر 1920)، ودولة حلب (8 سبتمبر 1920)، ودولة العلوين (23 سبتمبر 1920)، ودولة جبل الدروز (20 أبريل 1921)، ودولة دمشق التي اتخذت من العاصمة اسماً لها، كما فرضت نظامي إدارة محليين في إقليم الجزيرة وسنجق الاسكندرон.

وسرعان ما تبين للانتداب الفرنسي صعوبة الاستمرار في إدارة خمسة أجهزة حكم مستقلة، فانضمت دولتا حلب ودمشق عام 1924، وأتّخذ قرارضم مناطق الدروز والعلويين للدولة السورية في 1936، وأخذ الإقليم صورته النهائية بدولة لبنانية مستقلة، وبقيت الجمهورية السورية على الوضع القائماليوم بعد ضم لواء الاسكندرونة إلى تركيا عام 1939.

وفي أتون حالة الفوضى التي انتابت الجمهوريات العربية ابتداء من عام 2011؛ عاد الولع الغربي بخارطة المنطقة؛ إذ بدأت تظهر رسومات جديدة وخرائط مستحدثة لإعادة تقسيم المشرق العربي وفق مصالح القوى الدولية المتنافسة.

ففي محاضرة بمدرسة: "جيروالد فورد للسياسة العامة"، طرح عراب السياسة الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر فكرة تقسيم سوريا على أساس إثنية وطائفية *.

وسرعان ما لقيت هذه الدعوة أصداءها في أروقة مراكز الفكر الغربية وبعض الجهات الرسمية التي بدأت تدعو علناً إلى حل الأزمة السورية عبر تقسيم البلاد؛ حيث اقترحت خارطة نشرها "معهد دراسات الحرب" تقسيم البلاد إلى:

رقة شماليّة شرقية يسيطر عليها الأكراد، وأخرى وسط وشمال غربيّ البلاد تسيطر عليها المعارضة السنية في حلب، وثالثة يسيطر عليها النظام العلواني وتتضمن محافظات: دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس، ونشر "مركز ويلسون" دراسة أخرى ضمنها خريطة تقترح فرض الاشتباك بين المعارضة والنظام على طول الخط السريع بين دمشق وحلب، بحيث تصبح دمشق وحمص وحماة ومحافظات الساحل تحت حكم النظام، وتختضن القطاعات الشماليّة والشرقية للمعارضة*.

كما اقترح مايكل أوهانلون (23 يونيو 2015) الخبير في الشؤون الأمنية بمعهد بروكينغز حسم الصراع في سوريا من خلال تأسيس نظام فيدرالي يبدأ من منطقتين: كردية في الشمال ودرزية في الجنوب، ومن ثم إنشاء منطقة آمنة للعلويين وتشكيل مجلس إدارة علوي يعمل على توفير الخدمات الأساسية بالتنسيق مع الروس والإيرانيين.

وفي مقابل للأطروحات التفتية التي تتبناها معاهد الغرب؛ تتجه تصريحات المعارضة السياسية بصورة سلبية نحو بكايات نظرية المؤامرة وأنين تلاعب الغرب بالشرق، مع غياب ملفت للأطروحات العلمية الجادة التي تعالج مشكلات الهوية السياسية في هذه المرحلة الحرجية من التحول البنيوي.

أولاً: سيناريوهات التقسيم الطائفي:

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تعمد إلى توظيف نظريات "الواقعية الجديدة" لتقييم جدوى سيناريوهات التقسيم ومشاريع الالامركزية والتشكيل الفيدرالي فيما يتواافق مع نظام "الترويكا" الفرنسي المطبق في لبنان، أو نمط المحاصصة الطائفية الأميركي القائم في العراق.

والحقيقة هي أن معظم نماذج التقسيم المطروحة في الأروقة الغربية تنطلق من أسس تاريخية؛ حيث اتبعت الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية في بلاد الشام نظام "الملة" الذي منحهم قضاءً لهم المستقل وإدارتهم الخاصة، واستمر الانتداب الفرنسي في تبني هذه السياسية من خلال إنشاء دويالات طائفية خلال الفترة 1920-1936 وبعد فترة وجيزة من الحكم الديمقراطي (1946-1963) بادر نظام البعث إلى ترسیخ الهيمنة الطائفية-العشائرية التي اتخذت أبعاداً مؤسسية خلال حكم آل أسد (1970-2011).

وفي مرحلة الثورة السورية (2011-2015)؛ أسفرت الحالة الإنسانية المرهونة عن تعقيدات مجتمعية تمثلت في: مجازر طائفية وتهجير قسري وعمليات تطهير عرقي أعادت بعث أطروحات حل الأزمة من خلال الفصل بين مكونات الصراع وفق الصيغة التالية:

1- إنشاء دولة علوية في الساحل الغربي:

ترتبط معظم المصادر الغربية بين تقهقر النظام في الجبهات الشمالية والشرقية والجنوبية مع مشروع إنشاء دولة علوية ساحلية، مستشهدة بالإجراءات التي اتخذها النظام لتعزيز سيطرته في الشريط الساحلي، وأكَّدَ آرام نريغيزيان الباحث المتخصص في الشؤون العسكرية لدى مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن أنَّ النظام: "قد بدأ الاستعداد لفكرة حماية مناطقه الأساسية وجعلها آمنة في ظل وجود 175 ألف مسلح تحت إمرته، ينضوون في صفوف الجيش والمليشيات ومقاتلي حزب الله والمقاتلين الشيعة الأفغان".

وتجد هذه الفرضية كثيراً من الحقائق التي يمكن الاستناد عليها، ومن ذلك: تحرك النظام باتجاه تثبيت قواته في المناطق الساحلية، وتقوية دفاعاته في اللاذقية عبر تشكيل فصيل علوى جديد يطلق عليه: "درع الساحل" ونشر 1500 مقاتل من الميلشيات الإيرانية في مختلف نقاط المراقبة وحواجز التفتيش لمنع غير القاطنين في المحافظات الساحلية من الدخول إليها، وإصدار قرارات تنص على أن لا يدخل محافظي اللاذقية وطرطوس إلا من يثبت أنه من مواليهما، أو مالكاً لعقار، أو مستأجراً فيهما، أو عاملًا في إحدى مؤسساتها، إضافة إلى منع تجديد عقود إيجار المساكن لغير أبناء الطائفة العلوية في مدن الساحل وقرابه الخاضعة لسيطرته.

وتتزامن عمليات الحشد الشعبي والعزل المناطقي في الساحل السوري مع جهود بذلها النظام لفرض حدود شرقية للإقليم العلوى المفترض، حيث تم تهجير سكان القرى السنوية بريف حماة الشمالي والغربي وسهل الغاب؛ ففي حين حافظت القرى التي يقطن بها إسماعيليون وعلويون ومسيحيون (سلحب والرعيدى واللقبة والمحروسة) على تركيبتها الديمغرافية قامت قوات النظام بتدمير مساكن السنة في القرى المخلطة وتهجير قاطنيها قسراً، وخاصة في الصفصافية وعمورين.

وتزامنت هذه الإجراءات مع قيام النظام بتحصين التلال الإستراتيجية شمال وشرقي نهر العاصي، ووضع المتاريس ونقاط التفتيش حولها وتلغيم محيطها، كما تم توثيق إجراءات شبيهة قام بها النظام في ريف حمص مما عزز فرضية توجه النظام نحو رسم حدود المناطق العلوية وتأمينها تمهدًا لعملية تقسيم محتمل.

2- الاستقلال الذاتي للأكراد في الشمال:

بالتزامن مع عمليات التهجير القسري التي مارستها قوات النظام في ريف حماة؛ قامت وحدات حماية الشعب الكردية (المترتبة بحزب العمال الكردستاني) بعمليات تطهير عرقي شمالي شرقي سوريا ضد 23 ألفاً من السكان العرب، حيث أكدت جمعيات حقوق الإنسان قيام الميلشيات الكردية بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف العرب السنة، والاستيلاء على أملاكهم وتدمير منازلهم في عدة قرى وأقعة بريف جبل عبد العزيز مثل قرى: الضبيب والصليل والعلاقنة وأم حمرة وأبو فحيد والقرن والبديع، بينما أفرغت منازل قرية تل الجنب والصارلي من محتوياتها.

وتشير المصادر إلى أن عمليات التدمير والتهجير الممنهج تأتي ضمن خطة تنفذها وحدات حماية الشعب لربط ثلاثة جيوب كردية مع بعضها البعض في دويلة "روجوفا"، وتشمل: عين العرب وتل أبيض ومدينة عفرين.

وذكرت صحيفة "تلغراف" البريطانية أن رئيس ما يسمى "المجلس التنفيذي لمقاطعة الجزيرة" أكرم حسو يتصرف وكأنه رئيس دولة، فهو: "يتحدث عن سياسات اقتصادية وضرائب على التصدير، وعن جنود يحرسون الحدود، ويتعهد بفرض النظام والقانون وتوفير الأمان لأبناء دويلته"، ويقوم حسو باقطاع الضريبة عن الشاحنات والمنتجات التي تنتظر المرور عبر الفرات في طريقها إلى إقليم كردستان.

وأشار موقع بلومبيرغ (23 يونيو 2015) إلى أن الأكراد هم الكاسب الأكبر من أحداث المنطقة؛ فبعد تحقيق حلم الحكم الذاتي في كردستان العراق؛ يعمل أكراد سوريا على فرض إقليم كردي شمال البلاد، ويحظون في سبيل ذلك بإسناد جوي أمريكي وتمويل أوروبي بغض النظر عن الانتهاكات التي يرتكبونها وعمليات التغيير الجغرافي المتمثلة في إزالة الحواجز التي كانت تفصل إقليم الجزيرة شرق سوريا عن إقليمي عفرين وعين العرب في شمالها.

3- ترسیخ الخصوصية الطائفية للدروز في الجنوب:

في ظل انهيار حاميات النظام في محافظة القنيطرة وحوران وانسحاب قواته من السويداء؛ تسربت أنباء صفقة أبرتها

زعيم هيئة جديدة تطلق على نفسها اسم "المجلس العسكري للدروز في سوريا" في العاصمة الأردنية تضيي بحماية دروز سوريا من أي اعتداء مقابل وقوفهم على الحياد.

وأكَّد موقع "ديكا" اليهودي (20 يونيو 2015) أن الحكومة الإسرائلية تنسق مع غرفة القيادة المشتركة في الأردن عمليات تأمين الدروز ومنع وقوع أية تجاوزات ضدهم من قبل المعارضة أو النظام، خاصة وأن العديد من الدروز الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي قد لوحوا بإمكانية عبور الحدود باتجاه السويداء وحمل السلاح دفاعاً عن أبناء طائفتهم في الجبل إذا تعرضوا للخطر من قبل تنظيم "داعش".

ويشعر نتنياهو بالقلق من الانقسام الحاصل في صفوف دروز السويداء إزاء العرض الذي تقدمت به طهران و"حزب الله" لدعمهم في تشكيل قوة درزية لمواجهة كنائس المعارضة، حيث تخشى تل أبيب من احتمال تعزيز قبضة إيران على المنطقة الواقعة جنوب البلاد إذا وافق وجهاه الدروز على هذا العرض.

ورأى تقرير نشره تشارلمان هاوس (22 يونيو 2015) أن الدروز هم الأقلية الوحيدة التي تمكنت من توظيف الأحداث لصالحها في أتون الصراع السوري؛ حيث تمكنا من حمل النظام على إعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية خارج حدود محافظة السويداء، ونجحوا كذلك في إبعاد فصائل المعارضة عن مناطقهم عبر دبلوماسية إقليمية أثارت تساؤلات ملحة حول الدور الذي مارسه دروز لبنان وإسرائيل لتأمين دروز سوريا وتوفير متطلباتهم الأمنية، ومدى تأثير ذلك على الهوية الوطنية و موقف الطوائف منها في هذه المرحلة العصيبة من إعادة التشكيل البنيوي للقطر السوري.

ثانياً: سيناريوهات التقسيم المناطقي

في مقابل الاستحضار المكثف لنماذج التقسيم الطائفي في التاريخ الحديث؛ تظهر جدليات مغایرة تتناول خططاً للتجزئة على أساس جغرافية تراعي مصالح القوى الإقليمية ودول الجوار؛ حيث تتحدث مصادر عسكرية عن سيناريو تقاسم إقليمي تستحوذ فيه إيران وميليشياتها على "سوريا المفيدة" (وتشمل محافظات دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس)، في حين تسيطر الأردن وتركيا على المعابر الحدودية والمحافظات المتاخمة لها، وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع انسحاب منظم ينفذ النظام بهدف تقليص نقاط الاشتباك مع المعارضة من 400 إلى 250 نقطة يقع معظمها في دمشق والقلمون وحمص وريف حماة والريف الغربي لمدينة جسر الشغور، وتسهيل سيطرة "داعش" على المناطق التي يتم إخلاؤها.

وفي ظل اضمحلال فرص التوصل إلى تسوية سياسية بين المعارضة والنظام؛ يسفر المشهد القتالي عن توافقات إقليمية على تحديد مناطق النفوذ بين "أصدقاء النظام" وأصدقاء الشعب السوري" على أساس منع تقدم المعارضة في ريف دمشق وريفي حماة وجسر الشغور الغربي وصولاً إلى الساحل، وإشغال المعارضة في المناطق الخاضعة لها بخوض معارك مع تنظيم "داعش" مما يسمى في استنادها.

ووفق معادلة التقسيم المناطقي هذه؛ يمكن الحديث عن تشكل ستة قطاعات على النحو التالي:

- 1- "سوريا المفيدة" التي تتمتع بدعم إيراني ورعاية روسية وتشمل دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس.
- 2- المحافظات الجنوبية تحت سيطرة ائتلاف من الفصائل تدعيمها غرفة العمليات المشتركة بالأردن.
- 3- محيط العاصمة دمشق تحت سيطرة عدد من الفصائل أبرزها جيش الإسلام.
- 4- المنطقة الشرقية التي تشكل نحو ثلثي سوريا وتخضع لسيطرة تنظيم "داعش".

5- شمال وشمال شرق البلاد تحت سيطرة حكم ذاتي كردي مدعوم بإسناد جوي أمريكي وتمويل أوروبي.

6- شمال غربي سوريا الذي يخضع لانتلاف فصائل تحت مظلة "جيش الفتح" برعاية تركية-قططية.

وتدخل مقاتلو "حزب الله" وفيلق القدس والميليشيات العراقية والإيرانية كطرف مرجح كلما عانى النظام من الانتكاسات العسكرية والنقص العددي، مما يجعل الكيان الجمهوري ضحية تقاسم مناطقي بين القوى الإقليمية المتنافسة بدلاً من الحديث عن خطة تقسيم إثنى-طائفي.

وتقوم صيغة التقسيم المناطقي هذه على أساس: "الاحتفاظ بالوضع القائم" ومنع أي محاولة للترجيح بين أطراف الصراع، والإمساك بخيوط اللعبة عبر التحكم بالموارد المالية وشحنات الأسلحة، ريثما يتم التوافق بين القوى الإقليمية المتنافسة على حل نهائي.

وكان معهد دراسات الشرق الأوسط قد نشر دراسة للباحث الأمريكي دانيال سبور تتناول سبل المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال توظيف القوى المتنازعة واستنداها، مقترحًا الاستمرار في دعم الأكراد لضرب تنظيم الدولة المتطرف شمال شرقي البلاد، وتوظيف الميليشيات المدعومة إيرانياً لوقف امتداد الجماعات "السنية المتطرفة" غربي البلاد، وتنفيذ عمليات قصف جوي لمنع امتداد الأزمة عبر الحدود، مشيراً إلى أن حالة التشظي قد تطول بعض الوقت إذ إنه من غير الممكن جمع هذه المكونات المتناقضة تحت سلطة مركزية في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للمحافظة على "الأمر الواقع": إلا أن مخاطر الانفلات تتزايد كلما ظهرت ملامح تأكل النظام، فبالإضافة إلى مقتل أبرز القادة الأمنيين والعسكريين خلال الفترة 2011-2015؛ يأتي إعلان وفاة اللواء محمد نصيف معاون نائب رئيس الجمهورية واعتقال ذو الهمة شاليش قائد الأمن الرئاسي وغياب اللواء علي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني عن المشهد السياسي، مؤذناً بفقدان النظام جيلاً كاملاً من الضباط الذين حافظوا على سيطرة حافظ وابنه بشار على البلاد خلال العقود الخمسة الماضية.

وهو التفسير الأقرب لحالة التدهور والانفلات الأمني المتتسارع في المدن التابعة للنظام وعلى رأسها مدينة حمص التي شهدت مزيداً من التدهور الأمني وخاصة في حي الزهراء نتيجة اشتباك قوات النظام مع ميليشيات الدفاع الوطني ومقتل عدد من الطرفين.

وفي المناطق الخاضعة للنظام بحلب اعتقل الجيش مجموعة من أفراد "اللجان الشعبية" من قرية "منيان" بريف حلب الغربي بعد رفضهم المشاركة في القتال، أما في اللاذقية فقد شهد حي السابع من نيسان معارك طاحنة الموالي للنظام بين عصابتين تتبعان للمتنفذين من آل أسد وآل إسماعيل، وأسفر القتال عن وقوع قتلى من الطرفين.

ولا شك في أن استمرار تأكل النظام وانتشار الفوضى في صفوف قواته وتراجعها من المدن السورية سيعود على سياسة "المحافظة على الوضع القائم" بفشل ذريع، مما يجعل فرص تقسيم البلاد على أساس إثنية أو طائفية أو مناطقية أمراً بعيد المنال.

ثالثاً: عوائق تنفيذ مشاريع التقسيم الطائفي والإثنوي والمناطقي

يدعونا ذلك للتأكيد على أن الحالة المجتمعية السورية والتوزيع الديمغرافي للسكان تشكل عقبات لا يمكن فرض أي صيغة تقسيمية حتى وإن توافقت القوى الإقليمية والدولية على تطبيق إحدى احتمالاتها. ويمكن اختصار أبرز عوائق

1- فشل التجربة التاريخية: بذلت سلطة الانتداب الفرنسي (1920-1946) جهوداً مضنية لتأصيل فكرة الكانتونات الطائفية وفرضها بالقوة العسكرية، إلا أن مشروعها قد مني بفشل ذريع، حيث واجه المشروع ثورة شعبية عارمة (1925-1927) ومصاعب اقتصادية تمثلت في استحالة الاستمرار في فرض خمسة أجهزة حكم متكاملة من مسؤولين وموظفين وعسكريين لإدارة البنية التحتية والخدمات البلدية والصحية والبريدية في كل دولة من هذه الدوليات، مما دفع الفرنسيين للتخلّي عن هذا المشروع بالكامل عندما تبيّن لهم أن نفقات هذه الدول قد بلغت حدّاً لا تتحمّله وارداتها.

2- التحديات الديموغرافية: بخلاف الدول الأوروبية التي قامت على أساس قومية، فإن دول الشرق قد قامت على أساس تعددية، سيما في المجتمع السوري الذي تختلط فيهسائر المكونات السكانية ببعضها في المدن الرئيسة بصورة تجعل عملية الفرز الإثنى أو الطائفي شبه مستحيلة، ولا تمتلك مناطق تجمع الأقليات فرصة تأسيس دويلة مستقلة أو إقليم حكم مستقل من حيث الموارد، وفي حين يشكل العرب السنة 75 بالمائة من مجموع السكان البلاد ويمثلون الأغلبية المطلقة فيسائر المحافظات (باستثناء جبل العرب) فإن عملية تطبيق المحاخصة أو الترويكا ستتشكل خسارة فادحة لمجموعات سكانية لا تتجاوز نسبتها واحد بالمائة من مجموع السكان.

3-غياب القيادة التقليدية والمرجعية الدينية: بخلاف وضع المجموعات الإثنية والطائفية في لبنان والعراق؛ لا تمتلك الأقليات السورية أية زعامة قبلية أو مرجعية سياسية معترضة داخل القطر السوري، وخاصة لدى الطائفية العلوية التي عمد نظام آل أسد إلى استنزافها سكانياً وتحييد نخبها العشائرية عبر أدوات التطهير والقمع.

وفي المقابل، تتركز القيادات التاريخية للدروز والأكراد خارج حدود سوريا؛ مما يرهن أية مشروع تشكيل بنوي يقيادات غير سورية ويربط فكرة الحكم الذاتي بمرجعيات عابرة للحدود، ولا يمكن تبني مشروع تقسيم طائفي دون إعادة رسم خارطة المنطقة في ظل انتشار الميليشيات الطائفية العابرة للحدود مما يجعل حلم الحكم الذاتي للطوائف والإثنيات داخل حدود الدولة حلماً بعيد المنال.

4- ضعف الحاضنة الشعبية: بخلاف فرضية تتمتع الأقليات بمكانة مرموقة في حكم البعث؛ تؤكّد الحقائق التاريخية أن الخسائر التي تكبدتها هذه المجموعات لا تقل عن معاناة الأغلبية السنوية؛ فهي سبيل توسيع سلطته شن نظام البعث حملة تصفيات جماعية استهدفت القيادات المدنية والعسكرية: السنوية، والدرزية، والإسماعيلية في الفترة 1966-1969، وأعقبتها مرحلة من التصفيات العشائرية داخل الطائفة العلوية استبعدت فيها عشائر الحدادين والخياطين وركزت السلطة بيد ضباط من عشيرة المتاورة والذين قضى أغلبهم نحبه في السنوات الأربع الماضية.

وقد نتج عن استخدام النظام أبناء الطائفة العلوية في مواجهة الثورة وقوع أكبر مقتلة في تاريخ الطائفة، مما أحدث خللاً سكانياً في المناطق العلوية التي أفرغت من أبنائها، في حين تم تعويض النقص العددي لفرق الطائفية بمرتزقة عراقيين ولبنانيين وأفغان وغيرهم من العناصر الم أجورة التي لا يمكن الاعتماد عليها لتشكيل دويلة على المدى المتوسط أو البعيد.

5- مقاومة النخب السياسية: تشتكى بعض الدراسات الغربية من عدم أهلية النخب السياسية السورية لتقبل أفكار التجزئة أو مناطق الحكم الذاتي، فعلى الرغم من تباين أفكارها واختلاف منطلقاتها؛ إلا أن مختلف القوى الشعبية والسياسية والعسكرية ترفض هذه الأطروحات وتدعوا إلى استعادة الدولة وصيانتها، وباستثناء بعض المجموعات الكردية المتطرفة والمصنفة على قوائم الإرهاب الأمريكية؛ فإنه لا يوجد حراك انفصالي منظم أو حركات فئوية تستجيب لهذه

6- المعارضات الإقليمية: تشكل مشاريع التقسيم والتجزئة تهديداً لأمن دول الجوار قاطبة، وخاصة لدى تركيا التي تحشد قواتها لمنع قيام دويلة كردية، والأردن التي تعزز وجودها العسكري لمنع انسياب الأزمة السورية عبر الحدود معها، ولا تجد مشاريع التجزئة أي تعاطف إقليمي وخاصة في دول مجلس التعاون التي لا تزال تعاني من الإفرازات الطائفية والتكفيرية التي أنتجها مشروع المحاصصة الأميركي في العراق.

7- عدم توفر الإرادة الخارجية والقوة العسكرية: على غرار الحملة الفرنسية لفرض الانتداب وتطبيق مشروع الكانتونات الطائفية عام 1920؛ تتطلب مشاريع التجزئة المعاصرة تدخلاً عسكرياً مباشراً لفرض التجزئة أو تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم، وهو أمر غير متوقع من حيث توفر القدرة أو الإرادة الخارجية، بل إن مسار الثورة يتجه نحو تهادي المشروع الطائفي الإيراني والميليشيات الفثوية التابعة له لصالح القوى الوطنية التي باتت قادرة على تشكيل التحالفات العسكرية والائتلافات السياسية والتنسيق مع القوى الإقليمية لمنع تفكك الكيان الجمهوري أو انسياب الأزمة عبر الحدود.

وبناء على هذه المعطيات يمكن القول بأن محاولة البحث عن حلول للأزمة السورية عبر مشاريع التقسيم المجتمعي أو المناطقي أمر عبثي لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع أو إقناع الفئات المجتمعية والقوى السياسية الفاعلة ودول الجوار بجدواه؛ مما يدفعنا لتقسيم سبل حسم الصراع وفق معادلة ثلاثة تضمن وحدة البلاد وتحقق مصلحة المواطن السوري وتستجيب لمتطلبات الأمن الإقليمي على حد سواء.

رابعاً: استعادة الإرادة الوطنية بين رومانسيّة التاريخ وتراجيّة الأمر الواقع

ولتحقيق تصور واقعي لمعالجة الأزمة السورية، لا بد وأن تنطلق المعادلة البديلة عن التقسيم الطائفي أو المناطقي من تحرير المنظومة المصطلحية لمشاريع التقسيم وتفكيك آليات التعامل معها، حيث يقع الخلط لدى النخب السورية بين آليات تطبيق: "اللامركزية"، وأبعاد النظم "الفيدرالية" و"الكونفедерالية"، ومخاطر فرض أقاليم "الحكم الذاتي"، وتحديات تحقيق التمثيل الشعبي وفق "محاصصات" إثنية وطائفية أو عبر تطبيقات "الترويكا"، فضلاً عن محاولات حسم الصراع من خلال مشاريع "التجزئة داخل الحدود" أو إعادة رسم خارطة المنطقة.

ويأتي الارتباك في استيعاب هذه المفاهيم نتيجة ضعف الخبرة النظمية لدى النخب السياسية وعدم التمييز بين أجهزة "الإدارة" ومؤسسات "الحكم"، وسعى القوى الطارئة إلى الاستئثار بمكاسب السلطة باعتبارها "غائم" يتم توزيعها على الحلفاء، بدلاً من السعي لتأسيس لكيان جامع يحقق المصلحة العامة دون تمييز.

وبناء على ذلك؛ فإنه يتوجب التعامل مع البنية النظمية البديلة للكيان السوري باعتبارها مشروع تشكّل حضاري يحفظ للثورة الشعبية منجزاتها ويستوعب التعددية المجتمعية في منظومة تواجه أطروحات استكمال المشروع الفرنسي- البريطاني بتقسيم المنطقة إلى دواليات طائفية في مطلع القرن العشرين.

جدير بالذكر أن هذه المشاريع التفتية تتغذى من ثلاثة عوامل هي: ضعف السلطة المركزية، التدخل الخارجي ونزع الأقاليم إلى تشكيل أجهزة إدارة مستقلة لمعالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية والمجتمعية الناتجة عن غياب الدولة وأضمحلالها.

وفي هذه الحالة تتمثل الخسارة الأكبر في فقدان الهوية الجامعية نتيجة لاستيقاظ العصبيات الهمامشية وسعى القوى المجتمعية الطارئة للبحث عن دوائر الأمان ممثلة في: المنطقة، والطائفة، والعشيرة، وهي صيغ بدائية لم تحقق الاستقرار للعراق ولبنان

في ظل مشاريع التقسيم الأمريكية والفرنسية.

وإذا استبعدنا إمكانية تطبيق مشاريع التقسيم الطائفية وصعوبة استمرار التجزئة المناطقة على المدى المتوسط أو البعيد فإن التحدي الأكبر للثورة السورية لا يقتصر على إسقاط نظام بشار، بل يتمثل في القدرة على استعادة القرار الوطني عبر: تشكيل منظومة سياسية رشيدة، وتشكيل حراك وحدوي ناضج، وصياغة هوية جامعة، وإنما عقد اجتماعي يضبط إيقاع العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع، وتبني نظرية أمنية إقليمية تقوم على مفهوم "الأمن التعاوني"، بعيداً عن الانجرار وراء العواطف والانسياق خلف الشعارات.

ولعل الصيغة الأمثل لاستعادة السيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي تكمن في جمع العوامل المشتركة لدى أكبر عدد من المجموعات السكانية فيما يحقق المصلحة العامة ويجلب الأمن والاستقرار للدولة ولجيئها.

ويكمن أكبر مهدد لتحقيق الوحدة الوطنية في ركون بعض الفئات السياسية إلى قبض الأموال السخية من الممولين الدوليين نظير تعهادات وهمية بإمكان تهميش فئات أخرى من المعارضة أو ضمان تحقيق مصلحة قوة إقليمية فاعلة دون غيرها، ولا شك في أن هذا السلوك الاستجادي المعيب قد أفقد التمثيل السياسي للثورة هيبته وفوت على القوى السياسية فرص التشكيل البنوي الناضج وصياغة هوية سياسية جامعة يمكن الركون إليها لتحقيق الوحدة الوطنية.

وبدلاً من الانشغال بالصراعات الهامشية والاستسلام لمشاريع التقسيم؛ يتعمّن على القيادات السياسية الاستفادة من اضمحلال السلطة الشمولية لتفعيل دور القوى المجتمعية باختلاف اتجاهاتها لإنشاء بدائل مؤسسية تتناسب مع المتغيرات المجتمعية وتعدد الفرقاء، وعدم الركون إلى مفاهيم "القوة" الرديفة المتمثلة في الدعم الخارجي، والاهتمام بالعوامل الأكثر حسماً في المرحلة القادمة وهي: الحنكة السياسية والرصيد الشعبي.

Henry Kissinger characterizes Syrian war as «ethnic and sectarian conflict, discusses other foreign policy issues at [1].* ..(Gerald Ford centennial event, http://www.fordschool.umich.edu/news/?news_id=1111 (Monday, July 1, 2013

** - يمكن الاطلاع على عدد من الأبحاث التي نشرتها مراكز البحث الغربية حول آليات التقسيم، منها: دراسة الباحث في جامعة هارفرد "روجر أوين" التي رأى فيها ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في سوريا عبر إعادة تقسيم المنطقة وفق مفهوم: "التجزئة ضمن الحدود" كما هو الحال في العراق، وفي دراسة موازية رأى "أرنولد ألرت" أن الصورة الأنسب لضمان استقرار سوريا تكمن في تأسيس نظام "ترويكا" توزع السلطة فيه بين السنة والأكراد والعلويين.

وكذلك بحث "غبريا شينمان" الذي أشار إلى أن الحل في سوريا يمكن في إعادة رسم خارطة الجمهورية فيما يتناسب مع طموحات الأقلية الكردية والمسيحية والدرزية والعلوية، مستشهدًا بمبادئ ولسون الأربع عشر التي أقرت حق الشعوب في تقرير مصيرها خلال مفاوضات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتناولت صحيفة هارتس العبرية مع هذا الطرح، حيث اقترح رئيس تحريرها "ألف بن" صياغة خريطة سورية جديدة تراعي حقوق الأقليات وتأسيس كيانات سياسية لها مما يسهم في كسر العزلة المفروضة على "إسرائيل" ويعزز فرص تواصلها مع شعوب المنطقة.

المصادر: